انه الذي يكون باستحقاق الوجود والقدم والحدوث يطلقان على المعنيين
المذكورين ويسميان الحقيقيين وقد يطلقان على معنيين اخرين ويسميان
القدم والحدوث بالمجاز اما القدم المجازي فهو ان يكون ما مضى من زمان
وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود اخر واما الحدوث المجازي فبخلافه
ولا يعتبر الزمان في مفهوم القدم الحقيقي والحدوث الحقيقي والا لزم التسلسل
في الزمان وهو محال بيان الملازمة انه لو اعتبر الزمان في ماهية القدم
والحدوث الحقيقيين فلا يخلوا اما ان يكون الزمان قديما او حادثا على التقديرين
يلزم ان يكون للزمان زمان لاخذ القدم في كون القدم والحدوث الحقيقيين
بحيث يعتبر في مفهومهما الزمان ويتسلسل والحدوث الذاتي متحقق وذلك لان
الموجود بالغير متقدم لا استحقاقيه وجوده بالذات على وجوده وذلك لان الموجود
بالغير لو اعتبر ذاته من حيث هي مع قطع النظر عن الغير لم يستحق الوجود لانه استحق
اللاوجود فان اللاوجود اتصاله بالغير واما وجوده فهو بحسب الغير فلا استحقاقيه
وجوده من ذاته ووجوده من الغير فيكون لا استحقاقيه الوجود الذي هو حاصل
من ذاته قبل وجوده الذي هو حاصل من غيره قبلية بالذات لان ارتفاع حال الشيء
بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يستلزم ارتفاع الحال التي تكون بحسب الذات
فيكون وجوده مسبوقا بلا استحقاقيه الوجود سبقا ذاتيا وهذا هو الحدوث
الذاتي وكل ما هو واجب بالغير لا ينفك عن الحدوث الذاتي قال والقديم
والحدوث اعتباران عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار اقول ذهب المحققون المحققون
الى ان القدم والحدوث اعتباران عقليان يحصلان في العقل عند اعتبار عدم تأخر
وجود الشيء عن الغير والعدم وعند اعتبار تأخره ولا وجود لهما في الاعيان
وذهب طائفة من المتكلمين الى انهما وصفان موجودان في الخارج زائدان على الوجود
والذي يدل على امتناع وجودهما في الخارج انهما لو وجدا فالموجود من القدم اما
قديم او حادث اذ لا واسطة بينهما والثاني باطل والا يلزم قدم الحادث حدوث
القديم والاول يوجب التسلسل وكذا الموجود من الحدوث اما حادث او قديم والثاني
باطل والاول يوجب التسلسل فان قيل لو كانا عقليين يلزم التسلسل بعين ما ذكر
اجيب بان القدم والحدوث قد يعتبرهما العقل من حيث هما هما لا لغيرهما
وبهذا الاعتبار لا يعتبر العقل وجودهما فضلا عن كيفية وجودهما التي هي القدم
والحدوث وقد يعتبر من حيث هما موجودان وبهذا الاعتبار في نفسهما
يعني يحسن ان يعتبر القدم والحدوث فيصح ان يكون للقدم قدم وللحدوث حدوث
لكن ينقطع باعتبار العقل اذ لا يمكن للعقل ان يعتبرهما باعتبار الثاني الى غير النهاية
فينقطع التسلسل بانقطاع اعتبار العقل قال وتصدق الحقيقية منهما ومن الذاتي

والغيري

والغيري اقول اي تصدق منفصلة حقيقية من القدم والحدوث في الموجود
وذلك لان الموجود اما ان تسبقه العدم او لا لا يجوز الجمع بينهما ولا الخلو عنهما
وكذا تصدق منفصلة حقيقية من الوجوب الذاتي والوجوب الغيري في الموجود
اذ كل موجود اما واجب لذاته او واجب لغيره على سبيل منع الجمع والخلو
اما منع الجمع فلان الواجب لذاته لا يرتفع بارتفاع غيره والواجب بغيره
يرتفع بارتفاع غيره فيمتنع ان يكون الموجود الواحد مرتفعا بارتفاع غيره وغير
مرتفع بارتفاع غيره واما منع الخلو فلان الموجود اما ان يكون وجوده من غيره
او لا ولا واسطة بينهما والاول هو الواجب بالغير والثاني الواجب بالذات
فيمتنع الخلو عنهما وكذا تصدق منفصلة حقيقية من الامتناع الذاتي والامتناع بالغير
بمثل ما ذكرنا فلا يمكن ان يقال المراد بالذاتي والغيري القدم الذاتي والقدم الغيري
ويحسن ان يحمل الحقيقية على القسمة الحقيقية وهي التي لا يمكن ان يصدق احد
القسمين بالاخر ليستقيم لان القدم الذاتي والغيري لا يكون بينهما انفصال حقيقي
اللهم الا ان يجعل مورد القسمة القديم لا الموجود وعلى تقدير ان يكون المراد بالقديم
بالذاتي القدم الذاتي يكون جميع الاحكام التي للوجوب الذاتي احكاما للقدم الذاتي
والقدم الذاتي والوجوب الذاتي متلازمان متعاكسان فيكونان متوافقين في الاحكام
والوجوب الغيري اعم من القدم الغيري والثاني انسب بسياق الكلام لانه
ذكره في بحث القدم والحدوث والاول انسب بحسب الاصطلاح فان انقسام الذاتي
والغيري غير متعارف عند اهل العلم قال ويستحيل ذكر الذاتي على المركب والا
يكون الذاتي جزءا من غيره ولا بد وجوده عليه والا لكان ممكنا والوجود المعلوم
هو المقول بالتشكيك اما الخاص به فلا وليس طبيعة نوعية على ما سلف لجاز اختلاف
جزئياته في العروض وعدمه وتاثير الماهية من حيث هي في الوجود غير معقول والنقض
بالقابل ظاهر البطلان اقول ذكر للوجوب الذاتي خواص منها انه يستحيل اتصاف
الوجوب الذاتي على المركب لان كل مركب مفتقر الى اجزائه التي هي غيره والمفتقر الى الغير ممكن
والوجوب الذاتي لا يصدق على الممكن فان قيل هذا انما يدل على عدم صدقه على المركب في الخارج ولا
في العقل فيجوز ان يكون الواجب لذاته في العقل مركبا لانا نقول لا يجوز ان يكون
في العقل مركبا لان التركيب العقلي ان كان مطابقا للخارج يلزم التركيب في الخارج والا
يلزم الجهل لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان كل من الصورتين مطابقة للبسيط
وليس كذلك فان مجموع الصورتين مطابق للبسيط لا كل منهما وهو غير مستحيل اجيب
بان واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في ماهيته وذلك لان كل ماهية لما سواه
مقتضية لامكان الوجود فلو شاركه غيره في ماهيته لكان الشيء يلزم امكانه وهو محال
واذا لم يكن مشاركا لغيره في ماهيته من الماهيات لم يصح في العقل ان ينفصل عن

Copyright © King Saud University